بعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين

«الخطوط الحديدية» السعودية - الإماراتية تشهد طفرة في 2018

كشف السعدون أن الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للخطوط الحديدية، قد أفاد بأنه تم التوقيع على مذكرة تفاهم ما بين شركة الاتحاد للقطارات والشركة السعودية للخطوط الحديدية، تتعلق بتوثيق التعاون بين الجانبين في مجال ربط شبكتي السكك الحديدية في البلدين.مشيرا إلى أنه من المقرر أن يتم الانتهاء من ربط شبكة السكك الحديدية في الإمارات، بمثيلاتها في المملكة السعودية، بحلول العام 2018، بحيث يتم الربط بين ميناء جدة ومدينة الدمام وميناء جبل علي،وهو ما سوف يتيح نقل البضائع من البحر الأحمر إلى ميناء جبل علي في فترة زمنية تستغرق يومين على أقصى تقدير، مقابل فترة زمنية تصل إلى 7 أيام، إذا ما تم نقل هذه البضائع عن طريق البحر وسوف يكون لهذا التوفير في الوقت مردود إيجابي على صعيد تحقيق وفورات في التكاليف بالنسبة للمصدرين والموردين والمستهلكين.جاء ذلك على هامش على هامش انعقاد مؤتمر جيبكا السنوي السادس لسلاسل الإمداد الذي بدأ فاعلياته أمس ولمدة يومين، وقد أكد المشاركون على أن تجارة البتروكيماويات بين دول منطقة مجلس التعاون الخليجي متهيئة لتحقيق نسب نمو معززة في السنوات المقبلة، مدفوعة بالتطوير الملحوظ الذي تشهده شبكة السكك الحديدية وطرق المواصلات والنقل في المنطقة.

مشاريع لتطوير السكك الحديدية بين السعودية والإمارات

شبكة متكاملة

وقال الدكتور عبدالوهاب السعدون إن توفر شبكة متكاملة للسكك الحديدية، يمثل أحد أهم العوامل المحفزة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ إن ذلك يدعم الخطط التنموية التي تتبناها المنطقة. وللسكك الحديدية تأثير إيجابي مماثل على سلاسل إمداد البتروكيماويات بين دول المنطقة.

حيث إنها تشجّع على التبادل التجاري بين دول الخليج، وتساهم في خفض مخاطر نقل الكيماويات لمسافات طويلة. ورداً على سؤال بشأن الدور المتوقع أن يلعبه القطاع اللوجيستي في الإمارات، في تطوير وتعزيز قدرات سلاسل إمداد الكيماويات في الخليج العربي، أجاب السعدون بقوله: «تتألق الإمارات في الوقت الراهن كمركز للمال والتجارة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

حيث تمتلك بنية تحتية بالغة التقدم والتطور، كما يتوافر لديها منظومة تشريعية مواتية للأعمال، وهو ما انعكس على تبوئها مرتبة متقدمة في تصنيف البنك الدولي للدول الأكثر يسراً وسهولة في مجال ممارسة الأعمال.

حيث شغلت الإمارات في التقييم الأخير الصادر عن البنك، المرتبة الرابعة بين دول العالم، من حيث سهولة أداء الأعمال، بناء على مؤشرات عديدة، من بينها، قصر الفترة الزمنية لتخليص الإجراءات المستندية، وسرعة إنهاء الإجراءات الجمركية، وتنعكس مثل هذه المزايا، بالإيجاب على صعيد خفض تكاليف المصدرين والموردين، وتحقيق هوامش ربحية عالية».

تكامل

وتحدث عن أهمية ربط شبكتي السكك الحديدية في الإمارات والسعودية قائلا: «مثل هذا التكامل بين شبكتي السكك الحديدية في كل من الإمارات والمملكة السعودية، سوف يكون له مردود إيجابي على صعيد تعزيز التكامل الاقتصادي بين الإمارات والمملكة السعودية، وتدعيم التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدين».

كما سوف تكون المرحلة الأولى للربط بين شبكتي السكك الحديدية في الإمارات والسعودية مخصصة لنقل وشحن البضائع على أن يليها مرحلة نقل الركاب». وأوضح السعدون أن المملكة العربية السعودية تعتبر في الوقت الراهن مركزاً رئيسياً لإنتاج المنتجات البتروكيماوية.

حيث تسهم بحصة تزيد على 60 في المئة من إجمالي الصادرات البتروكيماوية الخليجية، وأنه نظراً لمحدودية طاقات قطاع الموانئ في المملكة العربية السعودية، فإن ميناء جبل علي يشكل منفذاً رئيسا لتصدير نسبة كبيرة من المنتجات الكيماوية السعودية، حيث تقوم السفن بنقل هذه المنتجات الكيماوية سواء أكانت سائلة أم صلبة، إلى ميناء جبل علي، ومن هناك يتم تصدير المنتجات الكيماوية السعودية إلى الأسواق الخارجية.

200 مليار دولار كلفة الشبكة

يعد قطاع البتروكيماويات في المنطقة من القطاعات المستندة على التصدير: ففي العام 2012، تمّ تصدير 60.7 مليون طن من البتروكيماويات التي تم إنتاجها في المنطقة إلى أسواق متنوعة وعديدة بما فيها الصين والاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية.

وتعدّ شبكة السكك الحديدية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مشروعاً تبلغ تكلفته 200 مليار دولار، وسيعمل على ربط دول المجلس الست لأول مرة. ومن المتوقع إستكمال أعمال المشروع بحلول العام 2018، والمباحثات جارية حالياً لإضافة الأردن والعراق إلى الشبكة ما أن يتم الانتهاء من ربط دول مجلس التعاون الخليجي مع بعضها البعض.

13 في المئة نمو تجارة الكيماويات لدول التعاون في 5 سنوات

تشير تقديرات الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» إلى أن 6.2 في المئة فقط من التصديرات كانت محصورة ضمن المنطقة، وعن ذلك قال الدكتور السعدون: «شهدت تجارة الكيماويات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نمواً مطرداً بنسبة 13 في المئة على مدى السنوات الخمس المنصرمة، وهذا يمثل دلالة إيجابية لأنه يشير إلى العلاقات التجارية المتوطدة والراسخة ضمن منطقة الخليج».

وقال الدكتور عبدالوهاب السعدون، الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»: «يتركز التوجه في مجال الربط الحديدي بين الدول الخليجية على أن يجرى الربط بين المدن الصناعية من جانب والموانئ من جانب آخر، بحيث تتكامل الموانئ مع بعضها البعض في جعل حركة النقل والشحن أكثر يسراً وسلاسة..

وبالتالي، تجني الصناعات البتروكيماوية فائدة كبرى تتمثل في تحقيق سرعة أكبر في عمليات الشحن والنقل لهذه المنتجات، بما يؤثر بالإيجاب على خفض تكاليف شبكة الإمداد، وهو ما سوف يسهم في تعزيز تنافسية الصادرات البتروكيماوية الخليجية، مع الأخذ في الحسبان ما يتميز به السوق العالمي للمنتجات البتروكيماوية من تنافسية عالية، الأمر الذي يملي ضرورة أن يعمل المصنعون الخليجيون على تحسين كفاءة شبكة الإمداد، وهو ما سوف يتحقق من خلال ربط شبكات السكك الحديدية».

وعلى المدى المتوسّط، من المتوقع أن تحقق التجارة ضمن المنطقة زيادة مفاجئة، عقب اعتماد خطط التوسعة لشبكة السكك الحديدية في الخليج. وبهذا الصدد أضاف الدكتور السعدون بقوله: «ستتيح شبكة السكك الحديدية لشركات البتروكيماويات العاملة في المنطقة الارتقاء بمستوى سلاسل الإمداد لديها ورفع سويّتها إلى الحد الأمثل». واختتم بقوله: «يتوقع الاتحاد للفترة ما بعد العام 2020 أن تصبح دول الخليج أقل اعتماداً على واردات البتروكيماويات لتلبية الطلب على الصعيد الإقليمي على مجموعة من المنتجات ضمن قطاعات مثل الطيران، والأطعمة والمرطبات، والبنى التحتية».

«طيران الإمارات» يحقق أرباحاً صافية بقيمة 887 مليون دولار

حققت شركة «طيران الإمارات» أرباحاً صافية بلغت قيمتها 3.3 مليارات درهم أو ما يعادل 887 مليون دولار في السنة المالية 2013/ 2014، بنمو 43 في المئة ، عن أرباح السنة التي سبقتها، وبهامش ربحي نسبته 3.9 في المئة.

وذكر بيان لمجموعة الإمارات ، أن طيران الإمارات نقلت 44.5 مليون راكب، بزيادة 13 في المئة ، وحافظت على إشغال المقاعد عند 79.4 في المئة ، وهو نفس مستوى العام الماضي تقريباً، وذلك على الرغم من زيادة السعة التي تقاس بعدد الأطنان الكيلومترية المتاحة ATKM بنسبة 15 في المئة ، ما يؤكد الإقبال الكبير من العملاء على السفر على متن طائرات الإمارات الحديثة.

وبقي العائد على الراكب لكل كيلومتر RPKM ثابتا عند مستواه في السنة السابقة وقدره 30.4 فلس «8.3 سنتات».

وواصلت مجموعة الإمارات تحقيق الأرباح للسنة الـ26 على التوالي، واستمرار النمو بنهاية السنة المالية رغم استمرار ضغوط ارتفاع أسعار الوقود والانتعاش الضعيف للاقتصاد العالمي.

وبلغت الأرباح الصافية للمجموعة عن السنة المالية 2013/ 2014 بلغت 4.1 مليارات درهم «1.1 مليار دولار أمريكي»، بنمو نسبته 32 في المئة عن أرباح السنة الماضية، كما بلغت عائدات المجموعة 87.8 مليار درهم «23.9 مليار دولار أمريكي»، بنمو نسبته 13 في المئة عن عائدات السنة السابقة، وحافظت المجموعة على وضع قوي لأرصدتها النقدية عند 19 مليار درهم «5.2 مليارات دولار».

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة، إن تحقيقنا الأرباح للسنة الـ26 على التوالي والنمو الكبير غير المسبوق في السعة عبر الشبكة بعد إنجازاً بكافة المقاييس، ودليلاً واضحاً على قوة علامتنا التجارية وريادتنا في صناعة الطيران المدني.

وأضاف أنه خلال السنة المالية 2014/2013 سجل إجمالي استثمارات مجموعة الإمارات أعلى رقم في سنة مالية واحدة، حيث زاد على 22 مليار درهم «6 مليارات دولار».

وقال الشيخ أحمد بن سعيد، إن العمل في بيئة تنافسية سريعة التطور يتطلب منا التحرك بخفة ومرونة، وبفضل موظفينا متعددي الجنسيات، الذين يزيد عددهم على 75 ألفا، فإننا على ثقة من قدرتنا على الاستفادة من الفرص المستقبلية.

وأعلنت مجموعة الإمارات عن تقديم مبلغ مليار درهم «280 مليون دولار»، حصة المالكين من الأرباح، إلى هيئة دبي للاستثمار، وهو مبلغ مساو لما قدمته في السنة السابقة.

وتسلمت طيران الإمارات 24 طائرة جديدة خلال السنة، المالية، منها 16 طائرة إيرباص A380 و6 طائرات بوينغ 777-300ER وطائرتان من طراز 777F للشحن، ليصل عدد أسطولها إلى 217 طائرة، وحافظت على مكانتها كأكبر مشغل للبوينغ 777 والإيرباص A380.

وسجلت عائدات طيران الإمارات مستوى قياسياً جديداً، حيث بلغت 82.6 مليار درهم «22.5 مليار دولار»، وعلى الرغم من أن متوسط أسعار الوقود بقي عالياً، فإنه كان في السنة الماضية أدنى قليلاً من السنة التي سبقتها، ما ساعد على تحسين أرباح الناقلة.

وارتفعت قيمة فاتورة الوقود بنسبة 10 في المئة عن السنة المالية السابقة لتبلغ 30.7 مليار درهم «8.4 مليارات دولار»، وزاد إجمالي التكاليف التشغيلية بنسبة 12 في المئة مقابل نمو بنسبة 13 في المئة في العائدات مقارنة بالسنة المالية 2013/2012.

طرح 30 في المئة من أسهم «الحكير للسياحة» نهاية مايو

وافقت هيئة السوق المالية السعودية على طرح 30% من أسهم شركة مجموعة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية تشكل نحو 16.5 مليون سهم للاكتتاب العام.

وسيخصص جزء من الطرح للصناديق الاستثمارية والأشخاص المرخص لهم، على أن تتم عملية الطرح خلال الفترة من 28 مايو الجاري وحتى 3 يونيو المقبل، وذلك بعد إتمام عملية بناء سجل الأوامر.

وسوف تعلن نشرة الإصدار قبل وقت كاف من موعد بداية الاكتتاب فيها. وتحتوي نشرة الإصدار على المعلومات والبيانات التي يحتاج المستثمر إلى الاطلاع عليها قبل اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، ولاسيما سعر السهم والبيانات المالية للشركة ومعلومات وافية عن نشاطها وإدارتها.

عائدات اليمن من صادرات النفط تشهد تراجعاً حاداً

أظهرت بيانات مالية حكومية، انخفاضاً حاداً غير مسبوق لإيرادات اليمن من صادرات النفط الخام بنحو 175 مليون دولار في نهاية مارس، لتصل إلى 44.17 مليون دولار، مقارنة مع 219 مليوناً في الفترة المقابلة من عام 2013.

وعزا تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني هذا الانخفاض إلى تعطل الإنتاج بفعل أعمال التخريب والتفجيرات التي تعرض لها أنبوب التصدير الرئيسي في محافظة حضرموت في مارس، ما أدى إلى تراجع حصة الحكومة من الإنتاج إلى 396 ألف برميل من مليوني برميل في نفس الشهر من 2013.

الريس: قرار «أسواق المال» غير مبرر

قال الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي هشام الريس إن قرار مجلس التأديب التابع لهيئة أسواق المال الكويتية «رقم 2014/50» والصادر بتاريخ 17 ابريل 2014 على خلفية زيادة حجم التداول على أسهمه بتاريخ 19 - 21 مايو 2013 وتوضيحه انه لا يوجد حدث رئيسي قد يكون ادى لمثل هذا الارتفاع،واضاف بانه غير مبرر رغم انه لم يفرض اية غرامة مالية على بيت التمويل الخليجي واقتصر على إخضاع البنك بموجبه للمراقبة لمدة ستة أشهر.

وأضاف الريس أن البنك لم يرتكب بمخالفة ولم يغالط الحقيقة لأنه في هذا التاريخ كان في مرحلة تفاوض عبر إحدى شركاته التابعة مع إحدى الجهات المالية ولم يكن الاتفاق قد أنجز بعد.

كما أشار إلى أن طبيعة عمل البنك واعماله لكونه بنكا استثماريا قد تجعله معظم الوقت في حالة تفاوض مع جهة ما سواء بشكل مباشر أو من خلال إحدى شركاته التابعة، وهو لن يعلن عن مثل هذه التفاوضات لأنها تدخل بمبدأ السرية المتعارف عليه بمثل هذه التفاوضات ولأن الإعلان عنها قد يربك المفاوضين وقد يؤدي إلى ضياع الصفقة، مؤكدا أن البنك قام أرسل توضيحا للبورصات فور إتمام مذكرة التفاهم المشار إليها.

هشام الريس

وأوضح الريس أن هذا الأمر يتعلق هذا الأمر بحجم التداول المرتفع الذي تمت ملاحظته خلال شهر مايو 2013، حيث قام بيت التمويل الخليجي حينئذ بإرسال توضيح إلى الأسواق بأنه لم يكن هناك أي حدث رئيسي يكون قد أدى إلى هذا التداول غير الاعتيادي على أسهم بيت التمويل الخليجي. وفي وقت لاحق، في شهر يونيو 2013، أرسل بيت التمويل الخليجي توضيحاً يتعلق بتوقيع مذكرة تفاهم بين إحدى شركاته الزميلة ومؤسسة مالية أخرى.

واضاف انه في شهر سبتمبر 2013، اصدرت هيئة أسواق المال الكويتية إخطاراً إلى بيت التمويل الخليجي يتعلق بالحدثين المذكورين أعلاه، كما استدعت الممثل القانوني لبيت التمويل الخليجي «المحامي» مطالبة إياه بتقديم تبرير من بيت التمويل الخليجي من خلال بيان كتابي حول المسألتين المشار تين من الإدارة القانونية بهيئة أسواق المال الكويتية.

كما بين الريس بانه في شهر إبريل 2014، استدعى مجلس التأديب التابع لهيئة أسواق المال الكويتية الممثل القانوني لبيت التمويل الخليجي لإصدار قراره، لافتا إلى أن بيت التمويل الخليجي قام بتقديم عريضة لدى هيئة أسواق المال الكويتية فيما يتعلق بهذا القرار في 6 مايو 2014 حيث يرى البنك أن زيادة حجم التداول الملاحظ بتاريخ 19-21 مايو 2013 لم يكن بسبب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بتاريخ 30 مايو 2013 واعلن عنها لاحقا بتاريخ 3 يونيو 2013 عقب الحصول على موافقات الجهات الرقابية.

وأعلن بيت التمويل الخليجي، في بيان لسوق دبي وبورصة البحرين، انه فيما يتعلق بقرار مجلس التأديب التابع لهيئة أسواق المال الكويتية الصادر بتاريخ 17 إبريل 2014، يفيد البنك ان هذا الأمر تعلق بحجم التداول المرتفع الذي تمت ملاحظته خلال شهر مايو 2013.

وقال إنه قام حينئذ بإصدار إخطار إلى الأسواق بأنه لم يكن هناك أي حدث رئيسي يكون قد أدى إلى هذا التداول غير الاعتيادي على الأسهم، وفي وقت لاحق، في شهر يونيو 2013، أصدر بيت التمويل الخليجي إخطاراً يتعلق بتوقيع مذكرة تفاهم بين إحدى شركاته الزميلة ومؤسسة مالية أخرى.

«أرابتك» تحقق 138 مليون درهم أرباحاً في الربع الأول

قفزت الأرباح الصافية لشركة ارابتك القابضة بنسبة 121 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 138 مليون درهم، مقارنة مع 62.5 مليون درهم في الربع الأول من العام الماضي، مستفيدة من توالي تسليم المشاريع، وتحسن متابعات الحقوق التجارية، ونمو أعمالها في الإمارات ودول الخليج.

واعتمد مجلس إدارة الشركة ، النتائج المالية عن الربع الأول، مؤكداً أهمية النمو المحقق في المؤشرات المالية، ما يعني مزيداً من التقدم في أعمال الشركة، وتحقيق عوائد أعلى للمساهمين، وفقا لصحيفة «الاتحاد».

وأظهرت النتائج أن إيرادات الشركة نمت خلال الربع الأول إلى 2.152 مليار درهم، مقارنة مع 1.545 مليار درهم خلال الربع الأول من العام الماضي، بزيادة 39 في المئة ، في حين ارتفع صافي الدخل قبل اقتطاع حقوق الأقلية إلى 152 مليون درهم، من مستوى 100 مليون درهم، بزيادة قدرها 52 في المئة.

واستفادت الشركة خلال الربع الأول من ارتفاع هامش الربح المحقق نسبة لإجمالي الأرباح، إذ زاد من 12 في المئة إلى 15 في المئة ، بينما ارتفع هامش الربح المحقق نسبة إلى صافي الأرباح إلى 7 في المئة ، من أصل 6 في المئة خلال الربع الأول من العام الماضي.

شركة أرابتك القابضة

ميد: 12 مليار دولار كلفة بناء المصفاة الجديدة بالكويت

ذكرت مجلة ميد أن مؤسسة البترول الكويتية أرْسَت 6 تحالفات بخصوص 3 مجموعات عمل فنية في المصفاة الجديدة، المزمع إنشاؤها والبالغة تكلفتها 12 مليار دولار.وكانت المجلة ذكرت في الشهر الماضي أن العطاءات المتعلقة بهذه المجموعات سيتم طرحها في مايو. هذا وتغطي مجموعتان من بين المجموعات الثلاث، اثنين من هذه العديد من الوحدات الفنية، فيما تغطي المتبقية المنطقة المحيطة بالمشروع والمرافق.

وتقدر قيمة مجموعات العمل الثلاث بنحو 9 مليارات دولار.وتضم قائمة التحالفات الست المتأهلة للمشروع كلا من: شركة فلور كوربوريشن الأميركية مع شركة هيونداي للصناعات الثقيلة الكورية الجنوبية، وشركة جيه جي سي كوربوريشن اليابانية مع شركة جي إس للهندسة والإنشاء، وشركة إس كيه للهندسة والإنشاء من كوريا الجنوبية، وشركة بتروفاك البريطانية مع سامسونغ للهندسة الكورية الجنوبية، وسي بي آند آي لوموس الأميركية، وشركة سايبيم الإيطالية مع شركة هيونداي للهندسة والإنشاء الكورية الجنوبية مع شركة ماري تيكنيموت ودايلم الصناعية، وشركة تكنيكاس ريونيداس الاسبانية مع شركة تشاينا بتروكيميكال كوربوريشن الصينية مع شركة هانوها للهندسة والإنشاء الكورية الجنوبية. ومن ناحية اخرى عقد مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية اجتماعا امس، برئاسة وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، رئيس مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية الدكتور علي صالح العمير، وقد صرح بان المجلس بحث المواضيع المدرجة على جدول أعماله، الذي اشتمل على تقرير متابعة الاداء للمؤسسة وشركاتها للربع الثالث 2013/2014. هذا الى جانب مناقشة الاطر العامة لتخفيض التكاليف التشغيلية وتعظيم الايرادات للمؤسسة وشركاتها التابعة.كما اعتمد المجلس تقرير لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة الخاص ببرنامج ادارة المخاطر الشاملة حتى عام 2030 لمؤسسة البترول الكويتية، بعد ذلك أوضح أن مجلس ادارة المؤسسة ناقش خيارات تمويل مشروع الوقود البيئي التابع لشركة البترول الوطنية الكويتية، وأحد المشاريع التابعة لشركة البترول الكويتية العالمية. كما بين ان المجلس راجع أحد مشاريع الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية. والمشروع خاص بالانتاج من بحر الشمال، ووافق المجلس على شروط مشروع وينستون للغاز في استراليا.